رأي

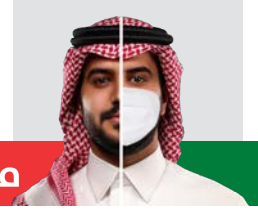

نتعاون ما نتهاون

الثقافة بين زهنين

زيد الفضيل

@zash113

عرفت أشخاصا عديدين متيمين بموسيقى الطرب الأصيل، تجمعني وإياهم لحظات من الدهشة الدائمة كلما هامت أسماعنا، وانشرحت أرواحنا، وذابت أفئدتنا مع كل جملة موسيقية ساحرة بعزفها، رقيقة بألفاظها، تحكي حال كل إنسان على هذه البسيطة مهما اختلف لونه وعرقه، فالنفس واحدة بآمالها وأحلامها، بحبها وعشقها المتيم، بعذابها وجرحها، ولذلك كانت ولم تزل خالدة بمضمونها ورسالتها، وأزعم أن كل الأنفس المعاصرة على اختلاف أجيالها ستنجذب إلى ما أشير إليه من موسيقى لو أتيح لها الاستماع، وأوقفنا حالة الاستلاب الممنهج الذي يتم باسم الحداثة والتطور، ذلك العبث الذي باسمه يتم قتل كل ذائقة في وجدان مجتمعنا، ليتحول فرده مع المدى إلى كائن مفرغ من العاطفة السليمة، مشوش في أحاسيسه، تائه عن جوهرها الذي يجب، كيف لا؟ وقد تشوهت ذائقته بصخب عارم زلزل ما عززته الموسيقى الأصيلة من ملامح أنسنة في النفس البشرية.

ترى، هل ستنكر النفس المعاصرة انجذابها الهادئ حين تسمع الموسيقار محمد عبد الوهاب وهو يغني قائلا: (امتى الزمان يسمح يا جميل .. واسهر معاك على شط النيل)؟ وهل سترفض أرواحها شدو أم كلثوم بقولها: (يا فؤادي لا تسل أين الهوى.. كان صرحا من خيالٍ فهوى؛ اسقني واشرب على أطلاله .. وأروِ عني طالما الدمع روى؛ كيف ذاك الحب أمسى خبرا.. وحديثا من أحاديث الجوى) إلى أن تقول: (هل رأى الحب سكارى مثلنا .. كم بنينا من خيالٍ حولنا؛ ومشينا في طريق مقمرٍ.. تثب الفرحة فيه قبلنا؛ وضحكنا ضحك طفلين معا.. وعدونا فسبقنا ظلنا)؟

ما أروع تلك الكلمات، وما أعذب ألحانها، ولعمري فإنه طرب يؤنسن نفسا موحشة، تتصارع في تكوين ملامحها رغبات مادية قاسية، ولا سيما في عصرنا الحالي المتسارع في نبضه، وليس في السرعة المتسارعة خير وبركة، لذلك فحري بكل مسؤول ثقافي مهموم ببناء مجتمعه بناء سليما، وحريص على حماية الأجيال المعاصرة من أي تشوه سمعي ونفسي، أن يعمل على تلافي ما وقع فيه الآخرون من إشكال انعكس سلبا على كينونة مجتمعهم.

وأجزم بأن أكثر ما نحتاجه اليوم على الصعيد الوطني كامن في تأسيس معهد وطني للفنون في حواضر الجهات الجغرافية الخمس ابتداء، على ألا يقتصر دوره على تعليم الرسم أو التمثيل أو العزف، وغير ذلك من الفنون، وإنما يستهدف في الإطار الموسيقي مثلا إشباع النفس الدارسة بقواعد وأسس ومقامات الطرب الأصيل، وتوثيق ما نكتنزه من موروث فلكلوري موسيقي متنوع، وتحفيز الدارسين لتأليف مقطوعات موسيقية مشتقة من ذلك التراث المتفرد جمالا وصوتا. على أن يشكل كل ذلك نواة لجوقة موسيقية أوبرالية تعزف بشكل شهري في حواضر الجهات الخمس أعذب الألحان، فهل ذلك عصي علينا يا وزارة الثقافة؟

والأمر لا يقتصر على الموسيقى وحسب، بل هو ممتد لكل أجناس الفنون الأدائية والبصرية، ولعل المسرح يأتي على رأسها جمالا وتفاعلا مع الجمهور، وأزعم أن لدينا تجربة مسرحية كفيلة بأن تنتج مسرحا وطنيا رائدا وجذابا وممتلئا بقيم فنية أصيلة، وله رسالته السامية أيضا، وهو ما رأيته ولمسته في مسرحيات الفنان المتألق خالد الحربي، الذي ساهم معي حال رئاستي لمركز باديب الثقافي في الإشراف الأكاديمي الكلي على أول دورة متخصصة في علوم المسرح أطلق عليها اسم «دورة أحمد السباعي لعلوم المسرح» امتدت أربعة أشهر، وقام بالتدريب فيها أساتذة متخصصون من المعهد العالي للمسرح في الكويت ومن البحرين والأردن، كما لا أنسى مشاركته بمسرح فكاهي جاد عبر منصة معرض الكتاب الدولي في الرياض عام 2014م بمسرحية «هاملت اخرج من رأسي»، ثم في معرض الكتاب بجدة عام 2015م بمسرحية «هل أراك» بمشاركة الفنان سلطان الغامدي، إلى غير ذلك من المسرحيات التي أعجز عن وصف جمالها نصا وإخراجا وأداء، ومتانة، سواء ما يقدمه عبر منصة النشاط الطلابي بجامعة الملك عبد العزيز، أو ما قدمه من قبل على مسرح الكورال، الذي استضاف أيضا فرقة مسرح «كيف» للكاتب المسرحي ياسر مدخلي.

والسؤال: متى سنعيش حالة ما حَرَمنا منه أولئك المتشددون بتنطعهم المقيت؟ ثم ألم يئن الأوان لأن يتبلور عمل المسرح الوطني في مسرحيات دورية جادة، بنكهة محلية مناسبة، يتم عرضها بشكل شهري في حواضر الجهات الجغرافية الخمس على أقل تقدير؟

أخيرا لا يسعني أن أختم دون أن أتوجه بالشكر للوجيه أحمد باديب الذي كان ولا يزال داعما للحراك الثقافي، عاشقا متيما للطرب الأصيل، تُسكره الكلمة الأنيقة، وتُطرب أنفاسه الجملة الموسيقية، فتراه مستغرقا في أفانينها، فرحا مستبشرا بوقار أولئك العارفين الذين أخشى أن نفتقد استمرارهم في مجتمعنا المعاصر.

طموحات في محل غيرها

بندر الزهراني

@drbmaz

على العكس مما يحدث في كل جامعات العالم، يتنافس عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس المحليين على العمل الإداري أكثر من التدريس والبحث العلمي، فكثرة الوظائف الإدارية المختلفة والمصطنعة في الجامعات ومقدار الدعم المالي والصرف عليها بما يشبه البذخ يجعل كثيرا من هؤلاء يحث الخطى نحوها، غير آبه بما تؤول إليه الأمور.

الطبيعي ألا تكون كل اهتمامات الأكاديمي منصبّة نحو الوصول للمراكز والمناصب القيادية في المؤسسة التعليمية التي ينتمي لها، وإن كان هذا أمرا مشروعا ولا بأس به، إلا أن عمل الأكاديمي ونشاطه العلمي يتمحور حول تخصصه، فيتطور بشكل مطرد في التدريس وفي البحث والتأليف، حتى إذا أكرمه الله وفتح على قلبه بلغ القمة ونال ما يستحقه من الفضل، فإذا بلغ مراده من العلم أدرك أن الله قد اختصه بما علّمه إياه، وعندئذ يزهد عن المناصب الإدارية يقينا لا تظاهرا أو تحسبا لشيء ما قد يأتيه، وإن تولى منصبا كان أخوف الناس وأحرصهم وأكثرهم ورعا وتحوّطا.

نحن في المجتمع الأكاديمي بحاجة لتصحيح رؤانا وأهدافنا أولا ومن ثم التحرك بشكل سليم نحو تحقيقها، لأن الضبابية التي نعيشها في المجالات الأكاديمية عملا وإدارة، ونشكو من آثارها، وإن كنا لسنا وحدنا سببها ولكننا نظل جزءا من المشكلة؛ هي من يعوق حركتنا ويخرجنا عن دورنا الحقيقي بل حتى عن طورنا وسلوكنا، وما هذه المشاكل التي تواجهنا في أعمالنا بين الفينة والفينة إلا إشكالات يعاني منها الوسط الأكاديمي بأكمله، وهي في الواقع معوقات عن العمل الجاد.

في جامعاتنا المحلية لا يلام الأكاديمي على طموحه أو بالأحرى طمعه المتزايد نحو المراكز الإدارية، حتى لو كانت هذه الطموحات دون مستواه العلمي، وإنما اللوم يقع كله أو أكثره على فهم الإدارات الجامعية للنظام الإداري، ذلك الفهم المشوش بكثير من العلل الشخصية والمؤسسية، وهذا - من وجهة نظري- أساس التخلف الأكاديمي والتراجع العلمي الذي يمكن أن تقع فيه أي إدارة متواضعة ذهنيا، ولو نظرنا بعين فاحصة لأداء بعض الإدارات العليا في الجامعات المحلية لوجدنا أنها تخالف في كثير من قراراتها وتنظيماتها الإدارية توجه الدولة في ترشيد الإنفاق وتعظيم الجودة في الأداء.

على سبيل المثال: قبل أسبوع تقريبا طالعتنا الأخبار بتعيين أستاذ من حملة شهادة الدكتوراه مديرا لمكتب رئيس إحدى الجامعات، أي رؤية إدارية يتمتع بها رئيس هذه الجامعة! ربما لو عيّن مستشارا له لهان وقع الخبر، ولكن أن يجعله مدير مكتب فهذه إحدى الكُبر الإدارية، ثم كيف لمن يفترض فيه أن يكون فيلسوفا وقد صرفت عليه الدولة من المال الكثير والكثير وانتظرته من الوقت الطويل والطويل يرضى بعد عودته أن يعمل مديرا لمكتب! ظلمات بعضها فوق بعض تعيش في دياجيرها هذه الجامعات المترفة وإداراتها المخملية.

قد تكون إدارة هذه الجامعة أو تلك دون المستوى والثقة التي منحت لها، وهذا قد يحدث لسبب أو لآخر، وقد يكون عضو هيئة التدريس المتطلع لمثل هذه الوظائف الهامشية لا يعرف معنى وقيمة الدرجة العلمية التي نالها وخوّلته ممارسة ومزاولة البحث العلمي، وكثيرون هؤلاء، ولكن ما هو دور الوزارة؟ ولماذا في مثل هذه الحالات لا نجدها إلا مختبئة خلف الأستار؟ وكيف يجب أن تتصرف؟ في الأسبوع القادم بمشيئة الله أجيبكم عن كل هذه التساؤلات.

خياطة رجالية لغسيل الأموال!

ابتسام القحطاني

@same123qahtan

هل خطر ببالكم تساؤل عما هو السر العجيب والفتح المبين في تخصص كثيرين من إحدى جنسيات العمالة الوافدة في السعودية بمحلات الخياطة الرجالية، حتى باتت تقترب من أعداد محلات الأسر المنتجة والصيدليات لدينا؟

واقع السوق المحلي ووفق دراسات استهلاك الملابس الرجالية يؤكد أن حجم الإقبال على محلات الخياطة الرجالية لا يزيد على 6% من الاستهلاك، وهذا لا يتناسب مطلقا مع حجم الإنفاق والاستهلاك للملابس والثياب الرجالية الجاهزة بنسبة 94%.

بلغ عدد رخص محال الخياطة الرجالية خلال النصف الأول من العام الماضي نحو عشرة آلاف رخصة، وبذلك سجلت الرخص ارتفاعا بنسبة 1035%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي قبله، والبالغة 881 رخصة، بحسب ما كشفته وزارة الشؤون البلدية والقروية في تصريح لصحيفة الاقتصادية بتاريخ 15 أغسطس 2019م.

ببساطة، هذه الأرقام والأعداد لا تتفق إجمالا مع حجم الإقبال والاستهلاك، فهل يمكننا القول بأن هذا النشاط لدينا يعد أحد أبواب التستر التجاري واللعب بأنشطة مشبوهة وغسيل أموال من خلال ثقب الإبرة ولفات الخيط؟ وكيف يمكن لمعظم محلات الخياطة الرجالية التي تكون بأربع أو ست فتحات أن تدفع إيجارا يتجاوز 300 ألف سنويا في المعدل، بينما قد تكون المبيعات السنوية لا تتجاوز ربع إيجار المحل؟ ولماذا معظم محلات الخياطة الرجالية لا تزال تعمل في ظل غياب الزبائن؟ وهل يمكن تصور محلات خياطة رجالية في أحياء غير قائمة وبلا سكان؟! فوضوية انتشار هذا النشاط تحديدا واحتكار إحدى الجنسيات له على مستوى السعودية يثيران الشك والتساؤل، ويدعوان إلى البحث والتدقيق والحذر، لأنها قد تكون جبهة دعم لخطر داخلي وخارجي قريب أو بعيد المدى.

ما نحتاجه حاليا من الجهات ذات العلاقة والمعنية، سواء وزارة الشؤون البلدية ووزارة التجارة، هو إعادة النظر في منح رخص هذا النشاط، والحد من توسعها وانتشارها بحسب حجم الحاجة والاستهلاك، من خلال وضع آلية جديدة أكثر قوة ورقابة ومتابعة لمحلات الخياطة الرجالية، إضافة إلى دور وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والاستفادة من برامج تدريب وتأهيل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بفرض توظيف السعوديات في الخياطة والحياكة، وفق ضوابط وشروط تضمن حقوقهن، وفي الوقت نفسه الاستفادة من مهارات وقدرات مهدرة متخصصة في الخياطة والتفصيل.

أخيرا، تذكرت وأنا أكتب مقالي هذا أحد التقارير الاستخباراتية لإحدى أقوى دول جنوب شرق آسيا، والتي عانت في العشر السنوات الماضية من الإرهاب، والذي أكد أن محلات الخياطة تحديدا كانت أحد أكبر مصادر عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقال كاتب التقرير «أدهشتنا الإبرة والخيط وهي تفصل ثياب إرهاب وتغطي إرهابيين ونحن كنا مشغولين بالبحث عن السلاح والقنبلة».

إشكاليات المركزية في التخطيط العمراني

وليد الزامل

@waleed_zm

يبدأ الفكر التخطيطي المركزي (Centralization) من خلال تحديد الأهداف التي تتطلع لها المؤسسة، حيث تكون الجهة المخططة في الغالب مسؤولة عن تطوير السياسات العامة التي ترفع من مستوى التنافسية والكفاءة والإنتاجية في المدينة. ومع ذلك تتجه بعض المدن إلى محاولة منح الصلاحيات المحدودة إلى الإدارات الفرعية بغرض تخفيف الأعباء ولكن مع احتفاظ الجهاز المركزي بكامل الصلاحيات الإدارية والتنفيذية. بمعنى آخر، تلك التقسيمات الهيكلية تعتمد على مبدأ إعادة توزيع المهام وفق إطار المركزية من خلال نقل بعض المسؤوليات من المركز إلى إدارات أخرى؛ ولكن دون إعطاء تلك المراكز الفرعية صلاحية اتخاذ القرار بشكل يعكس احتياجات وطبيعة كل منطقة سكنية. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انشغال الجهاز المركزي بالمسؤوليات الإدارية والأعباء التشغيلية والرقابية بعيدا عن الأهداف الاستراتيجية التي يتطلع لها مجتمع المدينة.

إن أبرز إشكاليات المركزية في التخطيط العمراني تتمثل في عدم مراعاة التباين في الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم، والمدن، والأحياء السكنية. ويعتمد تمويل المشاريع العمرانية على سلسلة طويلة من الإجراءات البيروقراطية تحت مظلة الإدارة المركزية. ومن مشاكل هذا النموذج أنه يفترض أن الجهة المخططة هي الأعلم والأقدر على فهم المشاكل العمرانية ومعالجتها بحيث تكون قادرة على وضع حلول تخدم جميع أفراد المجتمع بطريقة متوازنة وعلى درجة عالية من العدالة.

وفي هذا الإطار يتم تطوير السياسات والأهداف التي ترسم اتجاهات المدينة من أعلى الهرم الإداري مملين بذلك مجموعة من الحلول والقرارات على المجتمع من المنظور الخاص بهم لكونهم يتمتعون بالحيادية المطلقة! يعتمد هذا النهج التقليدي غالبا على الخطة الأحادية (Unitary Plan) بدون أي مدخلات خارجية لتحسين الخطة أو المراجعة أو النقد أو حرية اختيار البيئات الحضرية. كما تركز هذه الخطة غالبا على الجانب المادي (Physical) كمنتج لتلبية مطالبات السكان بغض النظر عن ملاءمته للنسيج الاجتماعي والاقتصادي. لذلك، من الصعوبة بمكان مشاركة السكان أو المستفيدين لصياغة قرارات تخطيط تسيطر عليها إدارة مركزية. ونظرا لضعف المدخلات الاجتماعية، فقد يميل التخطيط في هذه الحالة لخدمة المستثمرين وأصحاب المصالح والمتنفذين على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

إن صياغة السياسات الحديثة في التخطيط تتطلب مشاركة كافة الأطراف المؤثرة بما فيها آراء السكان حول المنتج العمراني قبل اعتماده. وغني عن البيان أن إشراك المجتمع لا يعني تغييب دور جهات التخطيط، فالجانب المعرفي للمُخطط مهم في صياغة الخطط التنموية. لذلك، يجب أن يتمتع المُخطط بالمعرفة الواسعة في مختلف المجالات حتى يتمكن من التعامل مع العديد من القضايا في مجال التخطيط والتنمية العمرانية.

إن الاتجاهات الحديثة في التخطيط وصناعة القرار تعزز من فعالية الإدارات الفرعية للقيام بأدوارها تحت إشراف المجالس المحلية، التي تمثل إطارا لحوكمة قرارات نابعة من مشاركة حقيقة من كافة أطياف المجتمع. وتضطلع الجهات التخطيطية في تطوير السياسات العمرانية للمدينة مع منح صلاحيات تتمتع بالاستقلالية والمرونة للإدارات الفرعية، وهي بذلك تشجع التعددية، والتنوع في أنماط التخطيط بما يتوافق مع طبيعة وخصائص كل منطقة. كما تعزز من مبدأ الاستماع إلى مجموعات المصالح المختلفة وتمنح المخططين فرصة للتفاوض وتعديل الخطة لتحقيق التوافق بين المصالح المتضاربة وتقويم المنتج العمراني بما يتماشى مع رغبات واحتياجات المجتمع.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453